

## إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات

سي فضيل الحاج

fodil\_hadj@yahoo.fr

حيتالة معمر

جامعة عبد الحميد ابن باديس-مستغانم

hitala\_oran74@yahoo.

بن عطة محمد

mebemata@gmail.com

## ملخص:

تعتبر عملية التنمية ضرورة حتمية لتطوير المجتمعات المحلية، عن طريق المشاركة الشعبية إلى جانب الجهود الحكومية، لذلك تعمل الدولة الجزائرية وعلى غرار دول العالم بالاهتمام بمختلف مقومات التنمية المحلية.

فالعوامل السياسية والإدارية والأمنية والثقافية والاجتماعية وحتى الاقتصادية تلعب دور مهم في تهيئة مناخ التنمية المحلية وأبعادها المختلفة، والتي تعتبر من معوقات عدم نجاحها، في حالة فشل السياسة العامة للدولة في تحقيق المهمة التي أخذتها على عاتقها، والتي كان الشعب ينتظرها، وهي التنمية الوطنية بصفة عامة للأجيال الحاضرة والمستقبلية، وعليه تتناول هذه الدراسة مقومات التنمية المحلية ومعوقاتهما، مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية في بعض المجالات.

الكلمات المفتاحية: تنمية محلية، مقومات، معوقات، شباب.

## Résumé:

Le développement des communautés locales doit passer impérativement, à travers l'approche participative de la population concernée, ainsi que les efforts d'amélioration des conditions de vie de la population consentis par le gouvernement dans tous les domaines dans un système global et complet.

Les facteurs politiques, administratifs, sécuritaires, culturels, et socio-économiques jouent un rôle important dans la création d'un environnement de développement local avec tous ses différentes dimensions, qui peuvent devenir l'un des obstacles marquants le succès dans le cas où l'exercice de la politique publique de l'État tend vers l'échec pour accomplir la mission de développement, Par conséquent, cette étude porte sur les éléments du développement et les contraintes locales, en se référant à l'expérience algérienne dans ce domaine.

Mots-clés: développement local, succès, obstacles, jeunes.

## مقدمة:

تعتبر التنمية بصفة عامة، عملية مخططة لتقدم المجتمع بكل أبعاده (اقتصادية كانت أم اجتماعية أم ثقافية أم سياسية)، والتي تعتمد أكثر على جهود المواطنين والدولة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمعات المحلية والكبيرة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع.

ولقد أعطت هيئة الأمم المتحدة في مجلسها الاقتصادي والاجتماعي عام 1956 تعريفاً للتنمية بأنها: "العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن، حيث خضع مفهوم التنمية لعدة تطورات لعل آخرها ما يعرف بالتنمية المستدامة، التي انبثقت عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام 1972 بمدينة ستوكهولم بالسويد، ثم استعمل هذا المصطلح في عدة مؤتمرات لاحقة، والذي يعني تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون التخلي عن تلبية احتياجات الأجيال المستقبلية،<sup>1</sup> كما عرف الخطاب التنموي مصطلحات أخرى منها: التنمية الوطنية، التنمية المحلية، وهذه الأخيرة هي موضوع الدراسة كنمط من أنماط التنمية، حيث تعددت النظريات والكتابات والتعريفات التي بحثت في مفهوم التنمية المحلية، والتي يمكن تعريفها في هذا الإطار على أنها: "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحضارياً من منظور تحسين نوعية الحياة".<sup>2</sup>

ومن هذا التعريف نقول أن التنمية المحلية تشير إلى تضافر الجهود المحلية لسكان المنطقة من أجل تحقيق التنمية بجميع جوانبها دون التركيز على جانب معين من جوانب مجالات التنمية المختلفة، أي شموليتها لجميع مجالات الحياة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية... الخ)، مع مراعاة عند التخطيط المحلي للقيام بالتنمية، الظروف الاجتماعية والتراث الثقافي والحضاري وخصوصية كل إقليم، كما أن عملية تحقيق التنمية المحلية رهينة باعتماد وتفعيل وتأمين بعض العناصر التي تشكل الركائز الأساسية لقيامها، كالعنصر المالي والعنصر التنظيمي والعنصر البشري، فهذا الأخير هو غاية التنمية ووسيلة لتحقيقها في وقت نفسه، خاصة عنصر الشباب.

وتجدر الإشارة أن مناخ التنمية المحلية يتأثر بالنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري والأمني والثقافي السائد في

<sup>2</sup>عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي و التنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 13.

<sup>1</sup>ماجدة أبو زنت وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، المجلد 6، العدد، يناير 2009 ص 23.

<sup>4</sup>، حيث أصبحت التنمية المحلية تقاس بالمشاركة بالمفهوم الواسع، والتي تتعدد صورها فقد تكون سياسية، من خلال إسهام الفرد بدوره كمواطن في الحياة السياسية بإبداء رأيه بالقبول أو الرفض لبعض القضايا السياسية المطروحة، أو يشارك في الانتخابات أو في الأحزاب السياسية، وقد تكون المشاركة اجتماعية من خلال مشاركة الفرد في برامج وأنشطة اجتماعية<sup>5</sup>. وعلى الرغم من عدم اقتصر المشاركة على لون أو جنس معين، إلا أن مشاركة الشباب لها أهمية قصوى في العملية التنموية لما يتميز به الشباب من قابلية للنمو في النواحي الجسمية والاجتماعية والنفسية والتعليمية، وبالتالي فهو أقدر الفئات على المشاركة في إحداث التغيير والتطور في المجتمع المحلي.

وللشباب دور في التنمية المحلية الشاملة والمستدامة، وذلك من خلال مختلف الأنشطة الاقتصادية التي نهدف إلى رفع مستوى دخل المجتمع المحلي، وزيادة الكفاءة، من حيث الكم والكيف لتحسين مستوى معيشتهم، ومحاربة الإسراف والتبذير في الموارد الاقتصادية للتقليل من استهلاك مواد الخام، وتجنب الوقت الضائع في العملية الإنتاجية، كما أن زيادة الإنتاج تعتمد على الأساليب الفنية الحديثة، وبالتالي تقع على عاتق الشباب كقوة في التنمية مسؤولة الاهتمام بالعلم ومتابعة التطورات الحديثة في أساليب الإنتاج، وفي جميع المجالات وكذا الأنشطة الاجتماعية والسياسية والثقافية والرياضية والفنية، وغيرها من النشاطات التي تساهم في التنمية المحلية، ومن أهم المقومات التي يساهم فيها الشباب لتحقيق التنمية المحلية في الميدان الاجتماعي الخدمة العامة وممارسة العمل اليدوي النافع في المجتمع<sup>6</sup>.

كما أن مشاركة الشباب في الحياة العامة على المستوى الوطني والمحلي، مشاركة موسعة ومتعددة المجالات تحتاج إلى مجموعة من الهياكل والآليات التي تنظمها وتحميها منها: التشريعات والقوانين التي تعمل على تأطيرها، من جهة وإدماجها في التفاعل مع كل القطاعات التابعة للدولة والهيئات المتخصصة للمجتمع المدني، كالمنظمات غير الحكومية والجمعيات والنوادي المحلية والأحزاب السياسية من جهة، نظراً للدور الذي تلعبه هي الأخرى في التنمية المحلية.

## 2- المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية (La Société Civile)

تعد منظمات المجتمع المدني من ركائز التنمية المحلية، ويعرف المجتمع المدني: بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية غير حكومية، التي تعمل في ميادينها المختلفة لتلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية، وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة، وعن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص، حيث يساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية، ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية، والارتقاء بمستوى المهنة، والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية، كما في اتحاد الأدباء والمثقفين، والجمعيات والأندية التي تهدف إلى نشر الوعي، وفقاً لما هو مرسوم ضمن برامجها<sup>7</sup>.

الدولة، حيث أن التنمية في الجزائر بصفة عامة، و التنمية المحلية بصفة خاصة، أصبحت مطلب أكثر من ضروري للاقتصاد الجزائري في ظل توجه الاقتصاد الجديد للجزائر وهو اقتصاد السوق من خلال تشجيع المبادرات الفردية والاستثمار المحلي للارتقاء بالجماعات المحلية إلى مرفق تنموي، باعتماد آليات محكمة، تحافظ على التنمية المحلية للأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية، والعمل على الحد من مختلف العرافيل التي تقوض منها، وتشخيص أسباب عدم قدرة تحقيق التنمية المحلية ومعالجتها.

وانطلاقاً من هذه المقاربة المبدئية لموضوع الورقة البحثية، تطرح الإشكاليات التالية: فيما تتمثل المقومات الأساسية لعملية التنمية المحلية وهل للشباب دور في عملية تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟ وما هن المعوقات اللاتي تعترضنها وتحول دون تحقيقها؟

وبالتالي سوف نتناول في هذه الورقة البحثية:

### 1. مقومات التنمية المحلية.

#### 2. معوقات التي تحول دون تحقيقها.

#### 3. أهم النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة.

**أولاً: مقومات التنمية المحلية:** تتطلب التنمية المحلية مجموعة من العناصر والركائز الأساسية التي لبداء من تفعيلها وتنميتها للنهوض بها، وأهمها:

#### أ - المقومات البشرية:

يعد العنصر البشري أهم مقومات التنمية المحلية خاصة، في العملية الإنتاجية فهو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة وإدارة التمويل اللازم لإقامة المشروعات، فوسيلة تحقيق التنمية هو الإنسان، كما أن هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية)، باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تستلزم الاستفادة منها لتحقيق إنجازات التنمية المحلية، وتطوير المجتمع المحلي، وفي هذا الإطار لا يمكن إغفال الجهود الذاتية المجسدة والمتمثلة في المشاركة الشعبية إلى جانب الجهود الحكومية من أجل تحقيق التنمية المحلية، كما أن القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية تكون بالمشاركة ففجاح تجربة أي دولة في النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية وأثمن هذه الموارد هو العنصر البشري، وإذا ما تجاهلت الدولة هذا العنصر وركزت على عناصر أخرى فإنها ستخلق عبئ مستمر على التنمية، وهو وجود عنصر بشري يزداد عدداً ويقل كفاءة دون أن يقدر على تقديم جهد متزايد لخدمة التنمية، وعليه فإن تحقيق التنمية المحلية رهين باعتماد وتفعيل العناصر التالية والتي تدخل ضمن المقومات البشرية:

1 - **المشاركة الشعبية:** وهي ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية المحلية، إذ أن عملية المشاركة من أكثر القضايا التنظيمية في صنع القرار، ومن ثم تؤدي إلى التجسيد الفعلي لمبادئ الديمقراطية الحقيقية<sup>3</sup>، وهي تعني: "إشراك المجتمع والمواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية وصيانة العمل وتنفيذها وتقييمها وكذا إشاعة أسباب الثقة بين الأفراد، بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة، والذي يعني تحسيس المواطن بدوره وأهميته في المجتمع وفي العملية التنموية

إحسان حفزي، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، مصر،

2004 ص 416.

<sup>4</sup>خنفري خبضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وأفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 26.

<sup>5</sup> محمد سيد فهمي، العولمة و الشباب من منظور اجتماعي، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الطبعة الأولى، 2009 ص 138.

<sup>6</sup>محمد سيد فهمي، المرجع السابق، ص 143، 145، ص 148.

<sup>7</sup>منى هرموش دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، جامعة باتنة، مذكرة رسالة ماجستير، السنة الجامعية 2010/2009، ص 19.

التمويل، وكيفية الحصول على الموارد المالية، باعتماد الجماعات المحلية على نفسها ودون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية<sup>12</sup>.

وتجدر الإشارة أنه فيما يخص الموارد المالية المحلية فهناك ما يسمى بالموارد المالية المحلية الذاتية، والموارد المالية الخارجية، فالأولي (الموارد المالية الذاتية): هي مجموعة الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم المحلية الأصلية، والمضافة على الضرائب والرسوم الوطنية، وإيرادات الأملاك العامة للهيئات المحلية، إضافة إلى الموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية التي تختلف في تنوعها من بلد لآخر، بحكم الإمكانيات المالية والنظام الاقتصادي المتبع.

أما الثانية (الموارد المالية الخارجية): فتتمثل في القروض والإعانات، والتبرعات والهبات وما يقدمه الصندوق المشترك للجماعات المحلية، وتلجأ الجماعات المحلية للإيرادات الخارجية عندما لا تستطيع تغطية كافة حاجات سكانها بمواردها الذاتية، لأن حصيلة الضرائب والرسوم، وإيرادات الأملاك العامة، لا تكفي لتنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات اللازمة للسكان<sup>13</sup>.

لذا لبدا من البحث عن مصادر أخرى للتمويل المحلي، والذي يمكن تعريفه بأنه "كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية، على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة"<sup>14</sup>.

وتعتبر مشاركة الشباب إلى جانب الجماعات المحلية في عملية التنمية المحلية، خاصة في عملية ترقية وتطوير قطاعات الفلاحة والصناعة والسياحة، ذات أهمية قصوى في توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية المحلية وتطوير الاقتصاد الوطني، وذلك بدعم الاستثمارات المحلية في الأقاليم الحضرية والريفية، ويمكننا أن نذكر في هذا المجال تجربة الجزائر في إطار المرحلة الانتقالية ومختلف الإصلاحات التي قامت بها، والدخول في اقتصاد السوق، وما ترتب عنها من آثار على الاستثمار المحلي من خلال توفير مجموعة من الأسس والأطر السياسية والدستورية للاستثمار بوجه عام كضمان التنمية، وتعزيز الإطار العام لسير الاقتصاد الوطني، وإعادة هيكلة القطاع العمومي وإنعاشه، وتشجيع الاستثمار الخاص والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وترقية الفلاحة والتهيئة العمرانية<sup>15</sup>.

إن الإطار القانوني والنظامي المعمول به في الجزائر، يشجع الاستثمارات المنتجة، ويسمح لكل شخص مادي أو معنوي، وطني أو أجنبي، الاستثمار في الميادين الاقتصادية لإنتاج السلع أو الخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز أو الرخصة، حيث تخضع الاستثمارات المحلية التي هي جزء من

وتلعب منظمات المجتمع المدني دور كبير في التطور الاجتماعي والاقتصادي، ودعم التنمية المحلية، بحيث أصبح لها نشاطاً في برامج وخطط التنمية، وفي تنفيذ بعض أهداف وبرامج السياسة السكانية، وكذا في مجالات البيئة ومكافحة الفقر، ونظراً لإدراك الدول وعلى غرار الدولة الجزائرية للدور المهم لهذه المنظمات قامت بتسجيلها واعتمادها، وساهمت في تقديم العون لها كشريك فاعل وهام في عملية التنمية، ونموذج الجزائر خير دليل على ذلك، فبعد التحول الديمقراطي، وتبني سياسة التعددية في نهاية الثمانينات، تشكلت العديد من الأحزاب السياسية والجمعيات في مختلف المجالات، والتي كان لها القدرة على التأطير والتجنيد والتمثيل والمراقبة<sup>8</sup>، وتوازياً مع ذلك تم اعتماد العديد من الجمعيات الثقافية والاجتماعية والرياضية والسياسية، مهدت إلى نمو وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر التي ساهمت في بلورة وظهور المجتمع المدني كمقوم من مقومات التنمية، وكشريك هام في عمليات البناء والتطوير الوطني والمحلي، حيث أصبح يعمل في مختلف الأنشطة الحيوية مثل: مجال المشاريع الصحية والمشاريع الإنتاجية الصغيرة، ومجال الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات ومجال التنمية والاهتمام بالطفولة والشباب<sup>9</sup>.

وبالتالي فخصوصية العلاقة بين موقع الشباب ضمن مؤسسات المجتمع المدني والتنمية تبرز من أهمية دور تلك المؤسسات في تأهيل القيادات الشبابية في شتى المجالات، وإذكاء الشعور بالانتماء الوطني، وإرساء قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ومن ثمة التمكين من إدماجهم في مسارات التنمية الشاملة بما فيها التنمية المحلية، ووفقاً لهذا المنظور أصبح دور المجتمع المدني المحلي فيما أصبح اليوم ما يعرف بالتنمية التشاركية المحلية، والتي تعني مشاركة كافة مؤسسات المجتمع المحلي وأفراده مع الدولة دوراً أساسياً لتحقيق التنمية بشموليتها واستدامتها وعدالتها<sup>10</sup>، كما أن المجتمع المدني، هو قناة من القنوات التي تعمل على تفعيل المشاركة الاجتماعية للشباب في التنمية المحلية، كالأُسرة والمدرسة ووسائل الإعلام، وذلك من خلال المشاركة في الأحزاب السياسية، ومختلف الجمعيات خاصة الناشطة في مجال التنمية، وتبقى إشكالية التمويل المالي مطروحة بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني لأداء دورها التنموي، حيث إذا قل هذا التمويل سينعكس سلباً على تلك الجمعيات لتقديم خدماتها التنموية<sup>11</sup>.

#### ب - المقومات المالية:

تعتبر الوسائل المالية عاملاً أساسياً في التنمية المحلية، إذ أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها، والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها بتوفير الخدمات للمواطنين، يقتضي أن تكون هناك موارد مالية لتغطية نفقاتها المتعددة، حيث كلما زادت الموارد المالية التي تخص الجماعات المحلية، كلما أمكن لهذه الهيئات من ممارسة اختصاصاتها على أكمل وجه، وهنا يطرح إشكال مصدر هذا

<sup>8</sup> عبد النور ناجي، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سطيف، العدد الخامس، 2007 ص 207.

<sup>9</sup> عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 209.

<sup>10</sup> بلقاسم نوبصر، التنمية المحلية التشاركية ودور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 14، جوان 2011، سطيف، على الموقع الإلكتروني [www.revues-setif2.dz](http://www.revues-setif2.dz).

<sup>11</sup> عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 209.

<sup>12</sup> منال طلعت محمود، الموارد البشرية و تنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003، ص 203.

<sup>13</sup> عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي و التنمية المحلية ، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2001، ص 22.

- خالد سمارة الزغبني، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، 1985 ص 09.

<sup>14</sup> الخضرم مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، العدد السابع، فيفري 2005.

<sup>15</sup> م بودهان، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000 ، ص 6.

القاعدية والتجهيز، نشاطات البلدية في مجال التربية والحماية والاجتماعية الرياضية والشباب والثقافة والتسليّة والسياحة، النظافة وحفظ الصحة والطرق البلدية، ضف إلى ذلك وفي مجال التنمية المحلية، نص قانون البلدية على إمكانية التضامن المالي والتعاون المشارك بين البلديات المجاورة، من مادة 211 إلى المادة 219<sup>19</sup>. ومن خلال هذا السرد الوجيز لاختصاصات البلدية في مجال التنمية، يمكن استخلاص مدى أهمية هذه المؤسسة في مجال العملية التنموية.

## 2- الولاية ومجالات التنمية:

اعتبرت الولاية الجماعة الإقليمية للدولة، لها اختصاصات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحماية البيئة، وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين<sup>20</sup>، والتنمية المحلية ومساعدة البلديات<sup>21</sup>، كما تضمنت صلاحيات المجلس الشعبي الولائي اختصاصات في مجال التنمية المحلية، منها: التنمية الاقتصادية، الفلاحة والري، الهياكل القاعدية الاقتصادية، تجهيزات التربية والتكوين المهني، النشاط الاقتصادي والثقافي، السكن كما نصت المادة 77 من قانون الولاية: على مجالات التي يداول فيها المجلس الشعبي الولائي وهي: الصحة العمومية وحماية الطفولة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، السياحة، الإعلام والاتصال، التربية والتعليم العالي والتكوين، الشباب والرياضة والتشغيل، السكن والتعمير وتهيئة إقليم الولاية، الفلاحة والري والغابات، التجارة والأسعار والنقل، الهياكل القاعدية والاقتصادية، التضامن ما بين البلديات المحتاجة والتي يجب ترفيقها، التراث الثقافي المادي وغير المادي والتاريخي، حماية البيئة، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ترقية المؤهلات النوعية المحلية. ومختصر القول أن للجماعات المحلية الدور المركزي والمحوري في عملية تنمية الإقليم، بما يتناسب ويكمل التنمية الشاملة للوطن ككل، كما استفادت من الاستقلالية المالية والشخصية الاعتبارية لأجل تجسيد برامج التنمية المحلية على أرض الواقع.

كما قام المشرع الجزائري وفي إطار تشجيع الاستثمار وتقريب الإدارة من المواطنين بإنشاء هيئات لتسيير ملف الاستثمار والإشراف عليه بموجب الأمر: 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار الملغى بموجب قانون ترقية الاستثمار لسنة 2016، قانون 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 والذي أكد على بقائها<sup>22</sup>، والتي حلت محل الأجهزة المنشأة في إطار المرسوم التشريعي 39 - 12 المتعلق بترقية الاستثمار الملغى منها:

\* **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:** هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي<sup>23</sup>، في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب، حلت محل وكالة ترقية

الاستثمارات الوطنية، للأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت المتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم بالقانون رقم: 06-08 المؤرخ في 05 جويلية 2006<sup>16</sup>، والملغى سنة 2016 مع بقاء نصوص التطبيقية الخاصة به سارية المفعول.

**ج- المقومات التنظيمية والمؤسسية:** تتمثل المقومات التنظيمية للتنمية المحلية في:

- **وجود نظام للإدارة المحلية:** وتكون مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية، حيث أن الحديث عن التنمية المحلية والمشاركة الشعبية يقتضي توفير نظام لا مركزي كآلية لتفعيلها وتنشيطها ويمكن في هذه الورقة البحثية أن نوضح أن المقصود هنا هو اللامركزية الإدارية، والتي يمكن تعريفها بأنها: "توزيع للوظيفة الإدارية بين الحكومة في العاصمة، وبين هيئات محلية أو مصلحة مستقلة"، كما أن للامركزية الإدارية جانبين: جانب سياسي يتمثل في تمكين الأجهزة المنتخبة من قبل الشعب من تسيير شؤونها بنفسها بما يحقق مبدأ الديمقراطية الإدارية، وجانب قانوني يتمثل في تقريب الإدارة من المواطن، من خلال توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الأجهزة المركزية، والهيئات المستقلة ذات الطابع المرفقي أو المصلحي من جهة ثانية<sup>17</sup>.

وعليه فإن عنصر اللامركزية، يحظى بأهمية بالغة في عملية التنمية المحلية، وذلك لما يوفره هذا العنصر من امتيازات لأفراد المجتمع المحلي، من المشاركة في القرارات، وتحديد احتياجاته ورفع انشغالاته من خلال ممثليه في المجالس المنتخبة، مما يسهل على السلطات المحلية، تحديد أولويات المشاريع التنموية، والتي تختلف حسب خصوصيات كل منطقة.

ومن تطبيقات الإدارة المحلية في الجزائر، البلدية والولاية، أو ما يعرف بالجماعات المحلية، والتي ينظمها قانوني البلدية والولاية واللذان سايرا الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر، كان آخرها صدور القانون المتعلق بالبلدية رقم: 10/11 المؤرخ في 22 يونيو 2011 والقانون المتعلق بالولاية رقم: 07/12 المؤرخ في 21 فبراير 2012، وأيضاً الدستور الجزائري لسنة 1996 المعدل والمتمم الذي نص على أن الجماعات الإقليمية هي: "البلدية والولاية، وأن البلدية هي الجماعة القاعدية"، كما أن الاعتراف بأهمية هذا المرفق من خلال النصوص التشريعية يدعونا لمعرفة مدى الصلاحيات التي خص بها في مجالات التنمية<sup>18</sup>.

## 1- البلدية ومجالات التنمية:

خصت البلدية بجملة من الصلاحيات في مجال التنمية، حيث ورد في قانون البلدية المشار إليه أعلاه، ضمن الباب الثاني الخاص بصلاحيات البلدية دورها في التنمية من المادة 103 إلى المادة 124 وهذه الصلاحيات تمثلت في: التهيئة والتنمية، التعمير والهياكل

<sup>19</sup>المواد من 211 إلى 219 من قانون البلدية رقم: 11 - 10 المؤرخ في 22 يونيو 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37 الصادرة بتاريخ 03 يوليو 2011.

<sup>20</sup>المادة 1 من قانون الولاية رقم: 12 - 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12 الصادرة بتاريخ: 29 فبراير 2012.

<sup>21</sup>المادة 3 من قانون الولاية رقم: 12 - 07.

قانون 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016، الجريدة الرسمية

<sup>22</sup>للجمهورية الجزائرية، العدد 46 الصادرة ب 03 أوت 2016.

<sup>23</sup>المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم: 06/356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 64 الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006.

<sup>16</sup>المادة 1 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001، والمعدل بالقانون رقم: 06 - 08 المؤرخ في 15 يوليو 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 الصادرة بتاريخ 19 يوليو 2006.

<sup>17</sup>عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية 2007، ص 170.

<sup>18</sup>المادة 16 من القانون رقم: 16 - 01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14 الصادر بتاريخ 07 مارس 2016.

18 جويلية 1994، ثم توسيع صلاحيات هذه الوزارة بموجب المرسوم رقم التنفيذي رقم: 190-00 المؤرخ في 11 جويلية 2000، ثم بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010، تم إنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، لتدعم وترافق إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة<sup>28</sup>.

\***الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:** أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 188-94 المؤرخ في 06 جويلية 1994 المعدل والمتمم بالمرسوم رقم: 01 - 04 المؤرخ في 04 جانفي 2004 وبالمرسوم رقم: 129-05 المؤرخ في 24 أفريل 2005، والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة أوكلت له مهام دعم العمال الذين فقدوا مناصب عملهم، بسبب إعادة الهيكلة الاقتصادية في تلك الفترة، والذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و50 سنة، كما أوكلت له مهمة تدعيم الشباب البطال لخلق نشاط خاص<sup>29</sup>.

\***الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب:** أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 243/96 المؤرخ في 23 جويلية 1996، وأوكلت لها مهمة تدعيم الشباب البطال لخلق نشاط خاص، وقد ساهمت هذه الوكالة في استقطاب الكثير من المشاريع الاستثمارية، وتوفير اليد العاملة وبالتالي المساهمة في تخفيض نسبة البطالة،<sup>30</sup> وتقوم إشكالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على تظافر رهانين أساسيين هما مكافحة البطالة ومكافحة الفقر حيث ظهرت العديد من الاختلالات بعد عشر سنوات على عمل الوكالة القاضي بإنشاء المؤسسات وترقية نشاطات الشباب في القطاع الخاص على حساب الهدف الرامي إلى إدماج البطالين منهم لتصبح المهام التي اضطلعت بها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب شبيهة إلى حد ما بمهام وكالة لترقية استثمارات الشباب<sup>31</sup>.

\***صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 02 - 373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، ومن أهم مهامه منح ضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات: إنشاءات، تجديد التجهيزات، وقد ساهم هذا الصندوق في التنمية المحلية من خلال إنشاء ودعم مشاريع استثمارية<sup>32</sup>.

\***الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:** أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 04 - 13 المؤرخ في 22 يناير 2004 المتعلقة بجهاز القرض المصغر، هذا الأخير الذي يخص الفئات بدون دخل أو التي

ومتابعة الاستثمارات (APSI) المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 319/94 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 الملغى<sup>24</sup> ومن مهامها:

- ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها.  
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير مقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.  
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبائيك الوحيدة للامركزية، مع العلم أن المشرع الجزائري ومن أجل تبسيط إجراءات التصريح بالاستثمار استبدل الشباك المركزي الوحيد للوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها المتواجد في العاصمة "الجزائر" فقط بالشبائيك اللامركزي الوحيد للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي لها تمثيل على مستوى المحلي (الولايات)، ويمكنها فتح فروع في الخارج، الأمر الذي أزال الازدحام ومتاعب التنقل الإجباري إلى العاصمة للاتصال بالشبائيك المركزي<sup>25</sup>.

- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار.  
- تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطوير الاستثمار.  
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار<sup>26</sup>.  
\***المجلس الوطني للاستثمار:** أنشأ هذا المجلس تطبيقاً للأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار الملغى، حيث يدرس ويقرر منح المزايا للمشاريع الاستثمارية وفقاً لموقعها وأهميتها، وذلك من خلال المساهمة المباشرة في تنفيذ التشريع الخاص بالاستثمار، وتقديم اقتراحات في مجال إستراتيجية تطوير الاستثمار، يترأسه الوزير الأول ويتشكل من عدة وزراء، حسب المرسوم التنفيذي رقم: 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 والمتعلق بتشكيل المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره، إضافة إلى رئيس مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بصفته مراقب لاجتماعات المجلس، كما يمكن للمجلس الاستعانة بأي شخص ذا كفاءة أو خبرة في ميدان الاستثمار<sup>27</sup>.

هذا بالإضافة إلى بعض الهيئات الأخرى الخاصة بدعم الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تساهم في التنمية المحلية، من خلال التشغيل وامتصاص البطالة، ومكافحة الفقر، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد ومنها على سبيل المثال:

\***وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار:** في إطار تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشأت الجزائر سنة 1991 وزارة مندوبة مكلفة بهذا النوع من المؤسسات، لتتحول إلى وزارة بموجب المرسوم رقم 94 - 211 المؤرخ في

<sup>28</sup> مشري محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011، ص 97.

<sup>29</sup> www.cnac.dz, la date et l'heure de navigation:

02/07/2016 à 22:43

<sup>30</sup> www.ansej.org.dz la date et l'heure de navigation:

02/07/2016 à 23:02

<sup>31</sup> قادية عبد الله، المرجع السابق، ص 162.

<sup>32</sup> قادية عبد الله، الإطار القانوني الخاص لدعم تشغيل الشباب في الجزائر، منشورات الدار الجزائرية، الجزائر، 2015، ص 233.

<sup>32</sup> www.fgar.dz, la date et l'heure de navigation:

02/07/2016 à 23: 10

<sup>24</sup> الفقرة الثانية من المادة 51 والمادة 52 من المرسوم التنفيذي رقم: 282/01 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها الملغى، الجريدة الرسمية، العدد 55 الصادرة بتاريخ 2001/09/26.

<sup>25</sup> المادة 22 من الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم.

<sup>26</sup> المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم: 356/06 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 64 الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006.

<sup>27</sup> المواد 3 و4 و5 من المرسوم التنفيذي رقم: 06 - 355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتعلقة بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمارات وتشكيله وتنظيمه سيره، جريدة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 64 الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006.

إشكالية تكوين الموارد البشرية المحلية وإشكالية طرق اختيار قوائم المرشحين للانتخابات المحلية، والأمر متعلق هنا بقانون الانتخابات والأحزاب، فالنقص في الكفاءات، والذي غالباً ما تفرز عنه الانتخابات المحلية أين تجد المجالس المحلية نفسها عاجزة عن تسيير الشؤون المحلية بسبب نقص الخبرة و الكفاءة اللازمة، مما ينبغي التفكير في وضع سياسة مستدامة لتكوين المنتخبين المحليين وتزويد الجماعات المحلية بالإطارات والمستشارين الأكفاء لتأطير عمل المنتخب<sup>37</sup>.

ويذكر محمد شفيق أهم معوقات التنمية المحلية من الناحية الإدارية ومنها : سوء إدارة المنظمة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي، سوء توزيع الاختصاصات وخاصة الفنية في بعض القطاعات، ضعف الأداة التنفيذية وسوء إدارتها لبعض الوحدات الحكومية وخاصة الوحدات المحلية، تراخي الجهات الإدارية وضعف سلطاتها مما أدى إلى انتشار رقعة الفساد وارتفاع الأسعار بشكل فاحش، عدم وجود سياسات فعالة لاستخدام وتوزيع القوى البشرية طبقاً لاحتياجات التنمية المحلية الفعلية في المجتمع المحلي، عدم التخطيط الجيد لمشاريع التنمية المحلية بما يتماشى والحاجات الأساسية للمجتمع المحلي،<sup>38</sup> حيث أن من عراقيل التخطيط في حد ذاته، غياب المشاركة الشعبية الحقيقية والفاعلة في عمليات التخطيط التنموي بشكل عام،<sup>39</sup> والاعتماد على الجهوية والمحسوبة في التعيينات بعيداً عن القدرة والتخصص والكفاءة، وبالتالي انتشار الكثير من الأخطاء الإدارية والمالية في تسيير الشؤون المحلية<sup>40</sup>.

كما يرى بعض الكتاب أن من العراقيل التنمية المحلية الإدارية والتنظيمية، ارتباط القرار المحلي بالتنموي بالقرار المركزي، خاصة القرار التنموي البلدي والذي يرتبط بالقرار الولائي، أما أبو شيخة نادر وعبد المعطي عساف فيرى أن: "عدم رغبة الحكومة المركزية التخلي عن اختصاصاتها التي تمارس من خلال فروعها المختلفة في الأقاليم أدت إلى عجز المجالس المحلية بصورة فعلية عن دفع عملية التنمية المحلية، حيث نجد بعض القرارات والمداولات لا يمكن تطبيقها إلا بعد التصديق من قبل السلطة الوصية، ومن ذلك ما نصت عليه المادة 57 من قانون البلدية الجزائري رقم: 10/11 المؤرخ في 22 يونيو 2011، حيث لا تعد المداولات الخاصة بالميزانيات والحسابات وقبول الهبات والوصايا الأجنبية واتفاقات التوأمة، والتنازل عن الأملاك العقارية للبلدية نافذة، إلا بعد المصادقة عليها من طرف الوالي، في إطار ما يسمى بالرقابة الوصائية"<sup>41</sup>.

#### ب- المعوقات الاجتماعية والثقافية:

تعتبر المعوقات الثقافية من بين أهم التحديات التي تقف في وجه التنمية المحلية، فغالباً ما يكون سبب فشل المشروعات التنموية في المجتمعات المحلية، نتيجة نقص الوعي المحلي وضعف التثقيف الحضري، خاصة في أوساط الشباب، ذلك أن من وسائل تفعيل دور الشباب في التنمية المحلية، التثقيف الحضري، عبر برنامج مستمر،

بها مداخيل غير ثابتة أو غير منتظمة لاقتناء المواد الأولية، واعتبرت الوكالة هيئة ذات هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 تحت وصاية وزير التشغيل و التضامن الوطني<sup>33</sup>.

\*صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم : 04 -134 المؤرخ في 19 ابريل 2004 وساهم هذا الصندوق في توفير الكثير من مناصب الشغل بدعمه لعدة مشاريع استثمارية التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة<sup>34</sup>.

وتجدر الإشارة أن كل هذه الهيئات، لها تمثيل على مستوى المحلي من أجل تشجيع الاستثمار، في المؤسسة الصغيرة، إضافة إلى صناديق أخرى كصندوق الزكاة كآلية من آليات دعم التشغيل و ترقيته<sup>35</sup>.

ورغم الترسانة الكبيرة من القوانين والحوافز المقدمة في مجال السياسة الاستثمارية، كالإعفاء الضريبي في حالة التصدير وتكفل الدولة بأشغال أساس البناء في المناطق الخاصة والتخفيضات الممنوحة للاستثمار يبقى الإقبال على الاستثمار المحلي من طرف الشباب الجزائري محتشماً، ولا يستجيب لمتطلبات التنمية المحلية المرجوة، كما أن السياسة الاقتصادية المتبعة في هذا المجال في الدولة ضعيفة، في ظل نظامي العولمة والمنافسة العالمية، للذات يفرضان المزيد من التحديات والتضخيات، من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة، ويبقى الإشكال في البحث عن المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية كجزء من التنمية الوطنية الشاملة.

ثانياً: معوقات التنمية المحلية: تتعدد العوامل التي تعيق التنمية المحلية فهي كثيرة ومتنوعة فمنها ما هو تنظيمي إداري وثقافي وما هو اجتماعي وسياسي والبعض الآخر اقتصادي، بالإضافة إلى العوامل الأمنية والمناخية وغيرها من المشاكل التي تبعدنا عن تحقيق التنمية المحلية المستدامة بكافة أبعادها، ومن أهم هذه المعوقات:

#### أ- المعوقات الإدارية والتنظيمية:

تتمثل في تعقد الإجراءات وتفشي الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات، وانتشار اللامبالاة والسلبية، وسيطرة المصلحة الخاصة للمنتخبين المحليين، حيث يرى عثمان محمد غنيم في هذا الصدد أن "هناك تركيز كبير للسلطة والقوة في المستويات المحلية والإقليمية، وذلك بسبب الأعداد الكبيرة من النخب التي تسعى لتحقيق مصالحها الشخصية فقط، دون الاهتمام بالشرائح السكانية الفقيرة"<sup>36</sup>، أضف إلى ذلك نقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والقادرة على تحمل مسؤولية التنمية المحلية الشاملة، لاسيما في الهيئات المحلية المنتخبة والذي يعود بالأساس إلى عدم الاهتمام بإدارة الموارد البشرية التي لها دور فعال في التنمية المحلية، وضعف المكونات التعليمية والخبرانية لدى المنتخبين المحليين، الأمر الذي يطرح معه

<sup>33</sup>قادية عبد الله، المرجع السابق، ص 162.

<sup>34</sup> www.cgci.dz, la date et l'heure de navigation: 03/07/2016 à 08: 58

<sup>35</sup>قادية عبد الله المرجع السابق، ص 183.

<sup>36</sup>عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، الطبعة الثالثة، 2005، ص 90.

<sup>37</sup>حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعياً، اقتصادياً، ثقافياً، سياسياً، إدارياً، بشرياً، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009 ص 231.

<sup>38</sup>محمد شفيق، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص 75، ص 77.

<sup>39</sup>عثمان محمد غنيم، المرجع السابق ص 61.

<sup>40</sup>مجدي حجازي و شادية قناري، التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري، دار الكتاب للنشر و التوزيع، القاهرة، 1987، ص 197.

<sup>41</sup>المواد من 52 إلى 61 من قانون 10/ 11.

بعمليات تجارية وصناعية مع دول العالم متحررة من قيود الجمارك والاستيراد والتصدير والنقد ومن هنا كانت تسميتها بالمناطق الحرة للتصدير<sup>47</sup>.

والجزائر على غرار دول العالم تبت هذا النوع من المناطق في تشريعاتها من خلال صدور أول مرسوم تشريعي رقم: 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والذي ألغي بموجب المادة 35 من الأمر 01 - 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار<sup>48</sup>، ثم جاء المرسوم التنفيذي رقم: 194 - 320 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 ليحدد شروط وكيفية تعيين المناطق الحرة و ضبط حدودها وامتيازاتها وتسييرها<sup>49</sup>، حيث نصت المادة الأولى منه على "يحدد هذا المرسوم كيفية تطبيق أحكام المادة 34 من المرسوم التشريعي رقم 93 - 12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، وهذه الأخيرة نصت على صدور تنظيم لاحق يحدد تعيين المناطق الحرة، وبالتالي فهناك تناقض بين نص المادة 35 من الأمر 01 - 03 التي ألغت المرسوم التشريعي رقم 93 - 12 والذي أنشأ المناطق الحرة ونص المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم: 194 - 320 السالف الذكر.

وتجدر الإشارة أن اتفاق الشراكة الأورو جزائرية الذي وقعته الجزائر كان يهدف إلى إنشاء منطقة التبادل الحر، حيث وقعت الجزائر والاتحاد الأوروبي يوم 19 ديسمبر 2001 بمقر اللجنة الأوربية ببروكسل على اتفاق الشراكة الأورو متوسطة وهذا بعد جولات عديدة للمفاوضات إلى أن تم الوصول إلى اتفاق نهائي في 22 ابريل 2002 و الذي أدخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005<sup>50</sup>.

وصنف تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2012، الجزائر في المرتبة الأخيرة من حيث عدد المناطق الحرة رفقة كل من جيبوتي واليمن والكويت وأشار أن الجزائر لا تملك سوى منطقتين حريتين، واحتلت الإمارات ومصر والسعودية المراكز الثلاثة الأولى عربياً من حيث المناطق الحرة والبالغ عددها 123 منطقة عربية حرة، حيث أشار التقرير إلى ضرورة تفعيل وتطوير الأنظمة والقوانين الناضجة للاستثمار في المناطق الحرة التنموية بما يتلاءم والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية ومواجهة الصعوبات التي تعترض الاستثمارات في تلك المنطقة<sup>51</sup>.

### ج - المعوقات الأمنية والبيئية:

يعد عدم توفير الأمن من معوقات التنمية المحلية، ونعني هنا الأمن بالمفهوم الواسع وأبعاده المختلفة، أي(الأمن السياسي والاقتصادي والأمن الثقافي وأيضاً الأمن الإنساني والبيئي)، فالأمن السياسي الذي هو عبارة عن أمن حفظ النظام السياسي الداخلي من الأزمات،

بدأ من الأسرة في البيت ثم المعلم في المدرسة والمتوسطة والثانوية والأستاذ الجامعي، والإمام في المسجد والإعلامي في وسائل الإعلام، أي برنامج تتضافر فيه جميع الجهود لتكوين نموذج للشباب لديه ثقافة التنمية المحلية المستدامة<sup>42</sup>.

أما فيما يخص العوائق الاجتماعية التي تسود المجتمع المحلي وتحول دون تحقيق التنمية فيه، فنجد التزايد السكاني المحلي وما ينجم عنه من مشاكل اجتماعية واقتصادية<sup>43</sup>، خاصة في أوساط الشباب كانتشار البطالة والأمراض والطبقات الهشة مما يتعين معه تخصيص مبالغ ضخمة لمواجهتها، كان بالأحرى توجيهها للاستثمار المحلي الذي يحرك عملية التنمية، مما يطرح إشكالية التنمية المحلية في ظل العوائق الاجتماعية قصد توفير الخدمات العمومية الضرورية كالسكن والتعليم والغذاء والعمل والدواء وغيرها من ضروريات الحياة.

ب - المعوقات السياسية والاقتصادية: من بين المعوقات السياسية نجد: الصراعات الحزبية بين مختلف التشكيلات السياسية المكونة للمجالس الشعبية البلدية والولائية المنتخبة والتي تؤثر سلباً على قرارات هذه المجالس، مما ينعكس على مختلف المشاريع التنموية، ويجعل التنمية على مستوى المحلي دون طموحات وتطلعات المواطنين<sup>44</sup>.

كما أن ضعف المناخ الديمقراطي السليم، وسيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على عملية اتخاذ القرارات السياسية بشأن برمجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية، عدم الإيمان ببيدولوجية تنموية كمصدر للأهداف السياسية الأساسية من طرف المنتخبين المحليين<sup>45</sup>.

وفيما يخص العوائق الاقتصادية فنتمثل في ضعف مصادر التمويل المالي المحلي، والنظام الجبائي، خاصة فيما يخص الإيرادات المحلية واعتماد الجماعات المحلية، بالدرجة الأولى على مساهمات الدولة، بالرغم من أن القانون يمنحها حق اقتراح والمبادرة والقيام بالمشاريع التنموية، صف إلى ذلك إشكالية عدم وجود مناطق حرة للتصدير في المناطق المحلية وضعف البنية التحتية، والسوق المالي المحلي مما يؤدي إلى هروب الاستثمارات المحلية وبالتالي قلة الموارد الرأسمالية، حيث يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جاذبة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات<sup>46</sup>.

واختلف الفقه والكتاب الاقتصاديين، كما تباينت التشريعات القانونية الوطنية المقارنة وكذا تقارير منظمات الدولية في التعرض إليها وعموماً يعرفها البعض بأنها "جزء من أراضي الدولة يسمح فيها

<sup>42</sup>عمار جبيل، تفعيل دور الشباب في التنمية، الشباب بين الأصالة والمعاصر، منشورات المجلس الأعلى الإسلامي، ملتقى الدولي في الجزائر، أيام 24 و25 و26 مارس 2008، ص 316.

<sup>43</sup>محمد شفيق، المرجع السابق، ص 50.

<sup>44</sup>خنفري لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 222.

<sup>45</sup>فرييل هيدي، الإدارة العامة منظور مقارن، ترجمة محمد قاسم القريوتي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص 168.

<sup>46</sup>حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مجلة رسائل البنك الصناعي، العدد 83، ديسمبر 2005، ص 14.

<sup>47</sup>منور أوسري، دراسة نظرية عن المناطق الحرة، مجلة الباحث، العدد 2، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 003، ص 41.

<sup>48</sup>المواد من 25 إلى 34 من المرسوم التشريعي رقم: 93 - 12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية

للجمهورية الجزائرية العدد 64، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993 الملغى، و المادة 35 من الأمر 01 - 03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

<sup>49</sup>المرسوم التنفيذي رقم: 94 - 320 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتعلق بالمناطق الحرة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 67 الصادر بتاريخ 19 أكتوبر 1994.

<sup>50</sup>جمال عمورة، دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص، ص، 391 - 392.

<sup>51</sup>ورقة عمل شاركت بها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الملتقى الرابع للاستثمار في المناطق الحرة والمناطق التنموية خلال الفترة الممتدة بين 3 - 4 ديسمبر 2011 بعمان.

هذه السياسة والتي تعتبر كمقوم للتنمية المحلية تشمل إقامة مدن ومجتمعات عمرانية جديدة بالمناطق الريفية والصحراوية وتنمية المدن الحضرية للارتقاء بها وتحسين مستوى معيشة الأفراد بها<sup>57</sup>.

#### الخاتمة:

تأسيساً على ما سبق وختاماً لهذا البحث مكننا هذه الدراسة من التوصل إلى عدة نتائج أهمها:

- لا يمكن القيام بالتنمية المحلية بدون مقومات بشرية وتنظيمية ومؤسسية ومالية، حيث تلعب المقومات البشرية دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المحلية خاصة عنصر الشباب.
- نقص الوعي السياسي والثقافي في أوساط الشباب في المجتمعات المحلية وضعف المشاركة السياسية في التنمية المحلية.
- نقص الموارد المالية أو ما يعرف بالتمويل المالي المحلي بسبب ضعف السياسة الجبائية المحلية وضعف الاستثمار المحلي.
- ضعف التخطيط المحلي نتيجة نقص الكفاءة والخبرة، خاصة على مستوى الهيئة المحلية المنتخبة، وعدم الاهتمام بتكوين الموارد البشرية المحلية، بسبب قصور التشريع المحلي، خاصة قانون الانتخابات المحلية وقانون الأحزاب السياسية.
- جودة التنمية المحلية تتوقف على مدى فعالية مقوماتها وركائزها الأساسية في المجتمع.
- فشل السياسة العامة للدولة في تحقيق التنمية المحلية الحاضرة والمستقبلية، وأبعادها المختلفة، نتيجة عدة عوامل منها ما هو سياسي وإداري وثقافي واقتصادي واجتماعي وحتى بيئي وأمني.
- تباين مقومات ومعوقات التنمية المحلية، وفق أبعادها المختلفة.
- وجود دور فعال لإسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية والمستدامة.

#### قائمة المراجع:

##### 1. الكتب:

- إحسان حفزي، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004.
- خالد سمارة الزغبى، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، 1985.
- صلاح سالم، تكنولوجيا المعلومات والاتصال و الأمن القومي للمجتمع، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 2003.
- عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعياً، اقتصادياً، ثقافياً، سياسياً، إدارياً، بشرياً، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001.

خاصة أزمة المشاركة التي تعتبر معوق لعملية التنمية المحلية، حيث أن عدم مشاركة جميع الفواعل المجتمعية في اتخاذ القرار وصنعه، واقتصار العملية في يد نخبة أو طبقة سياسية معينة، سوف يولد الشعور بالقهر والحرمان والتهميش، ومن ثمة تكون مخرجات النظام السياسي وبيئته الداخلية غير عادلة، مما يؤدي إلى أزمات أخرى كأزمة شرعية النظام، وأزمة شفافية توزيع الموارد المحلية وغيرها من المشاكل التي تؤثر على التنمية<sup>52</sup>.

أما فيما يخص الأمن الاقتصادي، فيكون من خلال تأمين الاقتصاد المحلي والوطني، والمنشآت والمشاريع الاستثمارية المحلية والوطنية من جميع التهديدات الاقتصادية والأمنية التي تعتبر كمعوق من معوقات التنمية المحلية، كالفساد والجرائم والإرهاب خصوصاً في عصر العولمة والتطور التكنولوجي لهذا بات من الضروري توفير منظومة أمنية محلية لحماية المشاريع الاستثمارية المحلية الوطنية أو الأجنبية، ذلك أن أمن الاستثمار أهم أنواع الأمن الاقتصادي الذي يوفر مجالات الجذب الاستثماري للاستثمارات العالمية ويؤمن ويوطن الاستثمارات المحلية الوطنية والأجنبية<sup>53</sup>.

كما تعد التهديدات الموجهة إلى القيم الثقافية والمجتمعية أو ما يعرف بضعف الأمن الاجتماعي والثقافي، من معوقات التنمية المحلية، حيث أن كل مجتمع له خصوصيته التي تقتضي أمنه في هويته وعقيدته، إذ أن التغلب على معوقات التنمية في شتى المجالات، يقتضي دراسة المجتمع دراسة علمية ومنظمة ودقيقة، بما يتضمنه من تفاعلات وعلاقات ومكونات، وفقاً لعملية التخطيط التي تقتضي تنمية الموارد البشرية، فلا يمكن تصور تنمية محلية أو وطنية دون تنمية المورد البشري، ذلك أن المقومات القيمية والثقافية، تلعب دور في بناء النسق الاجتماعي للتنمية المحلية<sup>54</sup>.

فيما يخص الأمن البيئي والإنساني فإن التنمية المستدامة تعتمد، على تحقيق أمرين وهما: الحق في التنمية والحق في حماية البيئة وكلاهما مترابطان ومن الحقوق الأساسية، ولهذا فمن مقومات التنمية المستدامة، الإنسان والطبيعة والتكنولوجيا، فالإنسان مسئول على استخدام الموارد التي سخرها الله لخدمته بشكل مستدام باستخدام العلم والتكنولوجيا والمعرفة الفنية للاستثمار فيها بشكل الذي لا يضر بالأجيال المستقبلية، ومن معوقات التنمية المحلية البيئية التصحر والجفاف، التلوث والكوارث الطبيعية والمناخية، ونقص الخبرة التكنولوجية، وعليه فالإضرار بالبيئة يعد معوق من معوقات التنمية المحلية لارتباطه بالبعد الأمني<sup>55</sup>.

وبالإضافة إلى هذه التصنيفات من المعوقات المتباينة، يمكن سرد معوقات أخرى منها: اختلال التوازن والتكامل في عملية التنمية المحلية، كالقيام بتنمية المدينة دون تنمية الريف، أو الذهاب لتنمية النسق التكنولوجي دون تنمية نسق التعليم<sup>56</sup>.

كما أن الجزائر وفي إطار التنمية المحلية عملت على تفعيل سياسة التنمية الحضرية والريفية، من خلال برامج الدعم الريفي وسياسة القضاء على السكن الهش، من خلال عدة آليات، حيث أن

<sup>55</sup>سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، حالة الجزائر، جامعة تلمسان، 2013 ص 412، 413

<sup>56</sup>علي الكاشف، المرجع السابق، ص 172 .

<sup>57</sup>محمد نصر مهنا، أساليب ووسائل تقوية الأجهزة المحلية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص 95.

<sup>52</sup>صلاح سالم، تكنولوجيا المعلومات والاتصال و الأمن القومي للمجتمع، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 2003 ص 140.

<sup>53</sup>محسن أحمد الخضيري، أمن الاستثمار، رؤية علمية شاملة للمنظومة الأمنية لحماية الدولة، ومشاريع الاستثمار، والمستثمرين من الجريمة والإرهاب في عصر العولمة، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2009 ، ص 5 .

<sup>54</sup>علي الكاشف، التنمية الاجتماعية والمفاهيم والقضايا، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 172.

2. التقارير والمقالات:

- عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية 2007.
  - عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، الطبعة الثالثة، 2005.
  - علي الكاشف، **التنمية الاجتماعية والمفاهيم والقضايا**، الدار الجامعية، مصر، 2007.
  - فريال هيدي، **الإدارة العامة منظور مقارن**، ترجمة محمد قاسم القريوتي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.
  - قادية عبد الله، **الإطار القانوني الخاص لدعم تشغيل الشباب في الجزائر**، منشورات الدار الجزائرية، الجزائر، 2015.
  - محمد سيد فهمي، **العولمة والشباب من منظور اجتماعي**، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2009.
  - منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003.
  - م بودهان، **الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر**، الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
  - محمد شفيق، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.
  - محسن أحمد الخضير، **أمن الاستثمار، رؤية علمية شاملة للمنظومة الأمنية لحماية الدولة**، ومشاريع الاستثمار، والمستثمرين من الجريمة والإرهاب في عصر العولمة، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2009.
  - محمد نصر مهنا، **أساليب ووسائل تقوية الأجهزة المحلية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، القاهرة، 2008.
  - مجدي حجازي و شادية قناوي، **التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري**، دار الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987.
2. الرسائل و الأطروحات العلمية:
- جمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
  - خنصري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر**، واقع وأفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011.
  - سايب بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، حالة الجزائر، جامعة تلمسان، 2013.
  - منى هرموش، **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة**، دراسة حالة الجزائر، جامعة باتنة، مذكرة رسالة ماجستير، السنة الجامعية 2010/2009.
  - مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011.
3. النصوص القانونية:
- القانون رقم: 16 - 01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14 الصادر بتاريخ 07 مارس 2016.
  - قانون البلدية رقم: 11 - 10 المؤرخ في 22 يونيو 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37 الصادرة بتاريخ 03 يوليو 2011.
  - قانون الولاية رقم: 12 - 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12 الصادرة بتاريخ: 29 فبراير 2012.
  - قانون 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46 الصادر ب 03 أوت 2016.